رســـوم الجمارك المقـــررة هي مفروضـــة على جميـــع ما يرد من الفاكهة من سائر الجهات بدون تمييز ولا تخصيص .. » (٤٣) . مع العلم ، ان حمضيات غزة لم تكن تعاني من ازمة تسويق ، لان مساحة الاراضي المزروعة منها ، في العام ١٩٤٨ ، كانت تبلغ حوالي ٤٠٠٠ دونم فقط ، وان هذه المساحة لم تزد . وحتى لو توخوا ذلك، وتم تشجير مزيد من الاراضي بالحمضيات، فهي تحتاج اربعا او خمسا من السنوات كي تثمر . اي ان انتاج غزة من الحمضيات في ذلك الحين انما يكفي ، أو يكاد ، احتياجات السوق المحلي ، وبالتالي فان اي حديث عن مشكلة تصديرها ، يجب ان يعني بالضرورة أن تجار الحمضيات يبحثون عن سوق أكثر ربحا ، حتى ولو كان على حساب احتياجات الاستهلاك المحلـــي .

في هذه الفترة ، اصدرت الحكومة المصرية سلسلة قوانين ، لتنظيم عملية التصدير والاستيراد . فقد اعلنـــت في ١٩٥٠/١٢/٣١ بـ « أن مراقبة النقد الاجنبي بمصر لا ترى مانعا مـــن استيراد بضائع بالعملـــة الاسترلينية المخصصة لهذه المنطقة من بيروت الى غزة رأسا بالمـــراكب الشراعية دون مرورها بالموانىء المصرية شرط ان يقـــدم المستورد الـــى مراقبة التمويـــن الشهادات الجمركية التي تثبت وصول هذه البضاعة الى غزة لاعتمادها » .

اما بالنسبة للصادرات ، فقد فرض القانون على المصدرين « بأنه يجب عليهم رد قيمة البضاعة التي يصدرونها من هذه المنطقة عن طريق البنوك ، أو تقديم شهادات الجمارك بالقيمة المستوردة بمقتضى طلبات استيراد تحت يدهم . وفي حالة عدم قيامهم بتنفيذ هذا الشرط ستتخذ الاجراءات القانونية ضد كل من لا يسترجع قيمة البضاعة بطريق البنك او يستورد بقيمتها بضائع من الخارج خلال ستة اشهر من تاريخ التصدير » (٤٤) .

والواضح من هذين القرارين ، ان المصدرين يحتفظـــون بأموالهم في الخارج ، (مصدري الموالح تحديدا) ، وهو شكل مـــن اشكال استنزاف وتعطيل ثروات الامة . فتحويل تلك الارصدة الى الداخل ، مرة ثانية ، كان يعدل من وضع ميزان المدفوعات ، ويوفر السلع الاستهلاكية الضرورية ، وينشط التجارة حكما ، ويخلق حالة من الرواج . اضافة الى ذلك ، فان بقاء تلك الارصدة في الخارج كان يؤثر بشكل كبير جدا على أي عملية تنمية ، ولو محدودة ، لقطاع غزة . اذ ان اعادة تلك الاموال الى القطاع انما هي توظيف لها ، وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل . ونص الاعلان الـــذي يحمل الطابع التحذيري يعكس حدة المشكلة المترتبة على الاحتفاظ بالارصدة في الخـــارج .